Distribution: Restricted EB 2005/84/R.25/Rev.2 20 April 2005
Original: English البند 10 (د)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18 –20 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جورجيا

من أجل

مشروع التنمية الريفية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز التمويل v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جورجيا 2

الجزء الثاني – المشروع 4

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 4

باء – أهداف المشروع ونطاقه 4

جيم – العناصر 5

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الصفحة

الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في جورجيا**	**2**
الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الرابع:	**المخطط التنظيمي**	**5**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	لاري جورجي
1.00 دولار أمريكي	=	1.75 لاري (أغسطس/آب 2004)
1.00 لاري جورجي	=	0.57 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جورجيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 1996

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جورجيا

مشروع التنمية الريفية

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي
المقترض:	جورجيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة، من خلال مركز تنسيق المشروعات
التكلفة الكلية للمشروع:	70 34 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	قرض: 6.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 9.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) منحة: 000 550 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 800 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	المؤسسة الدولية للتنمية حكومة اليابان: الصندوق الياباني لتنمية السياسات والموارد البشرية المؤسسات المالية المشاركة
قيمة التمويل المشترك:	المؤسسة الدولية للتنمية: 10.0 ملايين دولار أمريكي المنحة المقدمة من الصندوق الياباني لتنمية السياسات والموارد البشرية: 4.5 مليون دولار أمريكي المؤسسات المالية المشاركة: 2.90 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تيسيرية للغاية
مساهمة المقترض:	ما يعادل 2.47 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	ما يعادل 4.83 مليون دولار أمريكي
المؤسستان المكلفتان بالتقدير:	المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الدولية للتنمية

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيستهدف المشروع في البداية زهاء 300 مجموعة مجتمعية من صغار المزارعين وفقراء الريف في المناطق الشرقية والوسطى والغربية من جورجيا. وسوف تشمل المجموعة المستهدفة: (i) صغار المزارعين (من الرجال والنساء) الذين تقل أو تنعدم فرص حصولهم على التمويل الريفي وخدمات الإرشاد؛ (ii) المعدمون من الرجال والنساء الذين يعانون من عدم استقرار أوضاع الدخل وتقل أو تنعدم فرص حصولهم على التمويل الريفي ومعلومات الأسواق المتعلقة بأنشطة الإنتاج الزراعي. وسوف يطبق المشروع نهجا شاملا للاستهداف على مستويين: (i) المناطق التي يرتفع فيها بوضوح مستوى طلب سكان الريف، خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المالية؛ (ii) المناطق المختارة التي تتوفر فيها فرص الزراعة التجارية وما يرتبط بها من أعمال تجارية في سلسلة الإمدادات الزراعية.

لماذا هم فقراء؟ يتفشى الفقر في المناطق الريفية من جورجيا، حيث يعانى معظم سكان الريف (44% من مجموع سكان البلاد) من الفقر. وعلى الرغم من أن 52% من القوة العاملة الوطنية تعمل في الزراعة، لا ينتج هذا القطاع إلا 20.6% من الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يدل على انخفاض الإنتاجية، ونقص العمالة، والبطالة، وانخفاض الدخل المتأتي هذا القطاع. ويعتمد نحو 83% من سكان الريف اعتمادا كلياً على مزارعهم الخاصة للحصول على القوت، وتستهلك الأسرة في العادة 73% من إنتاجها. وينجم الفقر بدرجة كبيرة بسبب ضيق فرص الحصول على المدخلات والتكنولوجيات الأساسية، والحواجز التي تعرقل دمج الأراضي، وقلة فرص الوصول إلى الأسواق، وشُح الائتمانات الريفية وقلة فرص العمل خارج المزارع.

كيف ستستفيد المجموعة المستهدفة؟ لمعالجة معوقات سُبل المعيشة السالفة الذكر، سيسعى المشروع إلى تحقيق ما يلي: (i) بناء قدرات مجتمعات المزارعين على إقامة علاقات تجارية منصفة وقادرة على تحقيق الربح مع سلاسل الإمدادات السلعية؛ (ii) تعزيز التمويل المتوسط والطويل الأجل لصالح المزارعين الفقراء عن طريق تشجيع ثقافة الادخار وتسهيلات الادخار الريفية الملائمة؛ (iii) تحقيق التحديث المؤسسي من خلال الإصلاحات القانونية التي تعود بالفائدة على فقراء الريف (مثل الأراضي والائتمانات الصغيرة).

كيف سيساهم المستفيدون في المشروع؟ وفقا لما خلصت إليه دراسة أجراها الصندوق مؤخرا، يوجد العديد من فرص الدخل ونمو الربح في الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة النطاق وفي الأعمال التجارية المرتبطة بالزراعة في جورجيا بفضل تحسين استخدام التكنولوجيا في معظم أنواع الإنتاج والتجهيز. ويلزم الأخذ بنهج قطاعي في إقامة الشراكات الخاصة الجديدة من أجل مراعاة أي زيادات في الإنتاجية والمخرجات. وإضافة إلى ذلك، فإن التحول عن زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة. وتدعو تلك الاستنتاجات إلى مواصلة توجيه المساعدات إلى صغار المزارعين وفقراء الريف العاطلين عن العمل، وتشير إلى أن استثمارات المشروع ستوجه نحو: (i) تحسين كفاءة وربحية اقتصاد السوق عن طريق تسهيل انخراط المزارعين في سلاسل الإمدادات والقيمة؛ (ii) إيجاد وظائف في المشروعات القائمة على الزراعة؛ (iii) المساعدة على وضع إطار قانوني وتنظيمي لحفز الاستثمارات الخاصة التلقائية في المشروعات القائمة على الزراعة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جورجيا

من أجل

مشروع التنمية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جورجيا، تتألف من قرض قيمته 6.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 9.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية ومنحة بقيمة 000 550 وحـــدة حقوق سحب خاصة (ما يعـــادل 000 800 دولار أمريكي تقريبـــا) وذلك للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. وتتولى المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي إدارة المساعدة المالية باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - يقدر عدد سكان جورجيا بنحو 5.18 مليون نسمة. ويتحلى السكان بمستوى كبير من الإلمام بالقراءة والكتابة (99%)، ويرتفع متوسط العمر المرتقب بينهم (73.3 سنة). ويرتفع معدل التحضر (56%). وشهدت جورجيا هبوطا اقتصاديا حاداً في حقبة التسعينات. وتقلص الاقتصاد بنحو 77% وبلغ معدل الفقر 80% (1994). وعلى الرغم من تحسن النمو في الآونة الأخيرة، لا يتجاوز الحجم الكلي للاقتصاد نحو 40% من حجمه في مرحلة ما قبل الاستقلال. وفي عام 2003، بلغ عدد السكان الذين كانوا يعيشون دون خط الفقر 52 في المائة. وأغلبية السكان في المناطق الريفية من جورجيا يعانون من الفقر ويتعرضون بشدة لموجات الجفاف في ظل اعتمادهم على المدخلات المنخفضة والزراعة البعلية. وبات الفقر في المناطق الريفية هيكليا بالنظر إلى ضآلة معظم الحيازات الزراعية وتفتتها. وفي حين أن 6 في المائة فقط من سكان الريف يصنفون بأنهم "عاطلون عن العمل"، فإن هذه النسبة، مقارنة بالمتوسط القومي البالغ 17%، تخفي وراءها قدرا كبيرا من نقص العمالة.

2 - **تنمية المشروعات القائمة على الزراعة.** منذ انهيار الاقتصاد المُوجّه في الاتحاد السوفياتي السابق، تحولت جورجيا تحولاً فعالاً نحو زراعة الكفاف. ويعتمد حاليا زهاء 83% من سكان الريف اعتماداً كلياً على مزارعهم الخاصة للحصول على القوت، وتستهلك الأسرة العادية 73% من إنتاجها. وتعتمد جورجيا على الواردات لتلبية ما

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

يقرب من 70% من احتياجاتها الغذائية بعد أن وصل إنتاجها الزراعي الحالي إلى قرابة نصف مستويات الإنتاج في حقبة ما قبل الاستقلال. وتتطور أسواق المدخلات بوتيرة بطيئة، ولكنها تظل فقيرة في معظم الجوانب. وتُعد الآلات والمعدات المستخدمة في الزراعة والصناعة الزراعية متأخرة عموماً وغير فعالة من الناحية التقنية. على أن مشروعات التجهيز الزراعي انتشرت على نطاق أوسع في كثير من المناطق الريفية، ولكنها تعمل في كثير من الأحيان بقدرات متدنية.

3 - **القطاع المالي.** تنخفض الثقة في النظام المصرفي جراء حالات إخفاق المصارف في الحقبة التالية مباشرة لتفكك الاتحاد السوفياتي. وتعتبر الائتمانات المقدمة إلى الزراعة ضئيلة، ويرجع ذلك في بعضه إلى صغر حجم القطاع المالي، مما يحرم هذا القطاع من الاستثمار ورأس المال العامل. وتنظر المصارف التجارية إلى الزراعة باعتبارها محفوفة بمخاطر شديدة، وتتفادى التعامل مع صغار المزارعين على وجه الخصوص. ولذلك فإن منظمات الائتمانات الصغيرة وبرامج الائتمانات الصغيرة للمصارف التجارية المنفذة في الآونة الأخيرة لم تركز حتى الآن إلا على العملاء في المناطق الحضرية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - مول الصندوق مشروعين في جورجيا (الذيل الثاني). ومولت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي أربعة مشروعات في قطاع الزراعة كان أحدها مشروع التنمية الزراعية بتمويل مشترك مع الصندوق. وتتمثل الدروس المستفادة من تلك المشروعات فيما يلي: (i) ينبغي الحفاظ قدر المستطاع على مرونة تصميم المشروعات حتى يتسنى إجراء تعديلات أثناء تنفيذها؛ (ii) من الحتمي إيجاد الثقة والإحساس بالملكية بين جميع أصحاب المصلحة؛ (iii) بناء قدرة القيادات المحلية هو السبيل إلى إشراك المجتمع المحلي بدور مهم.

5 - وتبين التجربة المستفادة من مشروع التنمية الزراعية أن تحسين فرص الوصول إلى الائتمانات يساعد بدور كبير في الاستثمارات الزراعية والمخرجات وسبل المعيشة الريفية، ويمكن تحقيق ذلك بدون التأثير على الأسواق المالية. ويرتبط نجاح أو فشل المبادرات الائتمانية ارتباطا وثيقاً بكثافة وجودة الإشراف والإدارة. ويتوقف أداء المؤسسات المالية على قدرتها على تقدير مقترحات القروض، وتقدير إمكانية استيعاب الأسواق للسلع المنتجة، ووضع مخططات للسداد بما يتماشى مع موارد الدخل. وتحتاج المؤسسات المالية إلى مساندة قوية في شكل تدريب وإشراف حتى تغدو منظمات مالية قادرة على الاستمرار. وتفتقر في كثير من الأحيان الاتحادات الائتمانية القروية إلى الكتلة الحرجة المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية، وتوحيد كياناتها، والاندفاع بقوة المدخرات، مع التركيز على المناطق الريفية، وتنويع حافظة قروضها ومنتجاتها الإقراضية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جورجيا

6 - **استراتيجية الصندوق في جورجيا.** تدعو وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2004 إلى: تحسين القدرات الإنتاجية لفقراء الريف (الذين يؤلفون ما يربو على نصف سكان الريف)، وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج، وزيادة حصتهم في القيمة السوقية لهذه المنتجات، وتمكين

نساء الريف، ودمج اعتبارات التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة المشروعات، والتشجيع على صون الموارد الطبيعية. وترتبط الوثيقة بصلات قوية مع اتجاهات الاستراتيجية الإقليمية للصندوق في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، وهى تناصر بناء المجتمع المحلي ومنظمات المنتفعين باعتبارها آليات متلقية ومنفذة في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج التجاري الزراعي. كما سيركز دعم الصندوق على بناء قدرات المجتمع المحلي ومنظمات المنتفعين، وتعزيز إحساسها بملكية الموارد واستثمارات المشروع، وكفالة مشاركتها، وتمكين أعضائها من خلال التدريب والإرشاد.

7 - **سياسة جورجيا لاستئصال الفقر.** يعبر برنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر الذي وضع في عام 2003 عن النهج الذي تسلكه الحكومة للحد من الفقر في الفترة الممتدة حتى عام 2015. ويسلط البرنامج الضوء على العديد من السياسات المهمة الخاصة بالقطاع الزراعي: (i) إكمال أعمال الإصلاح الزراعي، بما في ذلك خصخصة وإنشاء سوق للأراضي، وهو ما يعد وسيلة لتسهيل إدخال نظم الائتمان والتأمين في المناطق الريفية؛ (ii) تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية؛ (iii) تسهيل تصدير المنتجات والاستعاضة عن الاستيراد؛ (iv) الأخذ بنظام فعال للائتمانات الريفية على الأجلين الطويل والقصير، بما في ذلك تجريب مخططات التمويل الصغير؛ (v) تسهيل التعاون بين المزارعين ومنظمي المشروعات في توزيع المدخلات والمبيعات، وتطوير قدرات مشروعات التجهيز الزراعي. وتواصل الحكومة الأخذ صراحة بالسياسات الموالية للفقراء وإنشاء أطر قانونية وتنظيمية لتعزيز آفاق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي ظل تطبيق السياسات الرئيسية حاليا، يلزم إجراء مزيد من التعديلات في الوسائل القانونية والتنظيمية لتسهيل تنفيذها الفعال.

8 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر.** تمول المؤسسة الدولية للتنمية حاليا أربع عمليات في جورجيا، هي مشروع تنمية الري والصرف في المجتمع المحلي، ومشروع البحوث والإرشاد والتدريب في مجال الزراعة، ومشروع إصلاح المؤسسات، ومشروع التنمية الزراعية بالتعاون مع الصندوق. وتمول إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) برنامج سُبل المعيشة المستدامة في أديجينى والمقاطعات القريبة بغرض تحسين سُبل المعيشة الريفية والحد من الفقر عن طريق زيادة إمكانية وصول المزارعين، والمشروعات الريفية، والمجموعات المجتمعية إلى الموارد والأسواق. وأما مشروع مساندة الأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية فيهدف إلى زيادة الإنتاجية والدخل في قطاع الزراعة في جورجيا من خلال نهج يقوم على سلاسل الإمدادات. ويشترك الصندوق والجهات المانحة الأخرى في مساع جادة لتقديم مفهوم الائتمان إلى المزارعين، وتوفير ضمانات من خلال خصخصة الأراضي وإقامة أسواق للأراضي، وإيجاد طرائق للتمويل الريفي، واجتذاب الدعم والمشاركة من المجتمع المدني (رابطات المنتفعين، والاتحادات والرابطات الائتمانية، والمنظمات غير الحكومية) وتشجيع الاستثمارات من أجل تحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي وزيادة إمكانية تسويقه.

9 - **الأساس المنطقي للمشروع.** تبرر استنتاجات الدراسة المواضيعية التي أجراها الصندوق حول الميزة النسبية والتسويق الزراعي في جورجيا (2004) تقديم مساعدات موجهة من خلال مشروع التنمية الريفية إلى صغار المزارعين وسكان الريف العاطلين عن العمل من أجل زيادة إمكانات تحقيق الدخل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال (i) تحسين كفاءة وربحية اقتصاد السوق عن طريق تسهيل اشتراك المزارعين في سلاسل الإمدادات والقيمة؛ (ii) إيجاد وظائف في

المشروعات القائمة على الزراعة؛ (iii) المساعدة على وضع إطار قانوني وتنظيمي لحفز الاستثمارات الخاصة التلقائية في المشروعات القائمة على الزراعة. كما يتماشى توجه المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجية دون الإقليمية لشعبة أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. ويلزم تحديد الوضع المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين حتى يتسنى تحديث عملياتهم من خلال التركيز على تحقيق الربح عن طريق زيادة المشروعات الإنتاجية والتي تتسم بكفاءة التكاليف بغرض تلبية الطلبات المحددة للأسواق. وتعتبر المنتجات المالية الملائمة شرطا مسبقا أساسيا لتلك العملية. ويمثل عدم توفر مصادر التمويل الملائمة، وغياب مهارات الإقراض، والافتقار إلى المنتجات المالية الملائمة للزراعة والأعمال التجارية الزراعية معوقات رئيسية تعرقل المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية عن الانخراط بدور فعال مع العملاء الريفيين والزراعيين، وهي معوقات سيسعى المشروع إلى التخفيف من حدتها.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

10 - سينفذ المشروع في جميع المناطق الريفية في جورجيا. وسوف تستجيب الأنشطة عموما للطلب الذي يعبر عنه سكان الريف، خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المالية. وسيتم تركيز أنشطة المشروع في المناطق التي تنتج السلع التي تتاح لها فرص الزراعة التجارية وما يرتبط بها من أعمال تجارية في سلسلة الإمدادات الزراعية، والتي يشترك فيها صغار ومتوسطو المزارعين بدور كبير (الثروة الحيوانية، والحبوب، والكروم، والبطاطس، والخضر، والفواكه المعتدلة، والموالح، والبندق). ويتيح برنامج تأجير الأراضي في جورجيا لصغار المزارعين الذين حصلوا على قطع صغيرة من الأراضي (يبلغ متوسطها 0.75 هكتار) أثناء التوزيع الأولي للمزارع الحكومية والجماعية استئجار الأراضي التي ظلت تخضع لملكية الحكومة. ويوجد حاليا زهاء 000 40 من هؤلاء المزارعين الذين يستأجرون ما يقرب من 000 240 هكتار (بمتوسط 6 هكتارات لكل أسرة)، وهم يمثلون المزارعين المتوسطين. ويستهدف المشروع مجموعة تتألف من صغار ومتوسطي المزارعين، والأفراد، وفئات المزارعين، ورابطات التجار، والشركات المشتركة في سلسلة التسويق (التجارة، والجمع، والتغليف، والنقل، والتجهيز). وسوف يحصل ما يقرب من 300 مجموعة مجتمعية من صغار المزارعين وفقراء الريف من النساء والرجال في جميع أنحاء جورجيا على دعم مباشر من المشروع لبناء قدراتهم التقنية والمؤسسية من أجل التفاعل مع سلاسل التسويق.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

11 - يأتي مفهوم المشروع انعكاسا لجوانب برنامج النمو الاقتصادي والحد من الفقر الذي وضعته الحكومة وتعبيراً في نفس الوقت عن العناصر الإنمائية التي أكدت عليها الاستراتيجية الجديدة للصندوق فيما يتعلق بالاستثمار في جورجيا حسب ما جاء في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحقيق النمو المستدام للدخل الريفي والحد من الفقر. وسوف يتحقق ذلك عن طريق تسهيل إمكانية وصول مزارعي جورجيا، وهم في المقام الأول من صغار ومتوسطي المزارعين، إلى سلاسل الإمدادات السلعية، وتعزيز قدرة الأعمال التجارية الزراعية على المنافسة، وما يرتبط بذلك من سلاسل الإمدادات، وتقوية قدرات المؤسسات الزراعية والمالية المختارة

التى تخدم أنشطة الأسواق الزراعية في القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تساعد أنشطة المشروع على زيادة الدخل وفرص العمل، والحد من الفقر في المناطق الريفية.

جيم – العناصر

12 - يتألف المشروع من أربعة عناصر سيتم تنفيذها على مدى أربع سنوات.

تطوير سلسلة الإمدادات الزراعية

13 - الهدف من هذا العنصر هو تطوير سلاسل الإمدادات الزراعية التي تضيف قيمة وتوفر ميزة نسبية للمشاركين فيها فيما يتعلق بالسلع التي تنطوي على إمكانية سوقية بغرض توسيع فرص الأسواق المحلية وأسواق التصدير المدرة للربح. وسوف يشمل هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية.

14 - **تحليل وتطوير سلسلة الإمدادات.** يرمى هذا العنصر الفرعي إلى وضع استراتيجية شاملة لتوسيع المبيعات المربحة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير باستخدام التحليل القائم لسلاسل التسويق في مشروع مساندة الأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة، ومركز إعادة هيكلة المؤسسات ومساعدة الإدارة في جورجيا (يشمل، ولكن لا يقتصر على، الثروة الحيوانية، والحبوب، والكروم، والخضراوات، والتفاح، والموالح، والبندق). وسوف يشمل ذلك المساعدة على تحليل طلبات المستهلكين؛ وتحديد المعوقات التقنية والتنظيمية والمؤسسية والتعاقدية والمالية، ووضع استراتيجية تعاونية لمعالجة تلك المعوقات؛ وتحليل مصادر الإمدادات. وسوف يسعى تحليل سلسلة الإمدادات إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها لرابطات السلع وغيرها من المجموعات أن تعزز بطريقة مثمرة الصلات بين الجهات الفاعلة في السلاسل السلعية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي على السواء. وسيتم، حيثما أمكن، تشجيع رابطات السلع على تعزيز قطاعها الفرعي أو صناعتها والنهوض بها. وبعد اكتمال تطوير تلك الرابطات، يمكن في نهاية المطاف أن تساهم، بالشراكة مع الحكومة، في تنظيم صناعاتها، مما يبرهن على فعالية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في حفز النمو الاقتصادي الريفي.

15 - **الصلات بالمجتمعات الزراعية.** سيساعد المشروع المزارعين والمجتمعات المحلية على الاشتراك بطريقة منصفة ومربحة مع سلاسل الإمدادات السلعية. وسيتم تقديم الدعم من خلال أفرقة الربط بين المزارعين والمجتمع المحلي والتي سيتم إنشاؤها كعملية رائدة على مدى 15 شهرا في شرقي ووسط وغربي جورجيا. وسوف تعمل المنظمات غير الحكومية المتعاقد معها على تقديم الأفرقة بطريقة تدريجية بغرض العمل مع مجموعات المزارعين على رفع مستوى جودة وكمية الإنتاج استجابة للإشارات السوقية المحددة. وإذا ثبت نجاح برنامج المجتمعات المحلية الزراعية فسوف يتم توسيعه ليشمل مناطق أخرى. وسوف تتكون مجموعات المزارعين نفسها بدرجة كبيرة من المجموعات غير الرسمية القائمة حيثما توفرت الثقة والمعرفة بها. وسوف يشمل المشروع تقديم مساعدات إلى نحو 300 مجموعة مجتمعية تشكل الأساس القوي للتحسين السريع في قدرة المزارعين على تحديد الأسواق الأكثر إدرارا للربح والمشاركة فيها. وسوف تقدم الأفرقة تدريباً على تكوين وتشغيل مجموعات ورابطات المصالح المشتركة، وتمكين المزارعين من خلال مساندة الأيام الميدانية بناء على مبادرة من المزارعين، والاجتماعات المجتمعية،

والجولات الدراسية الإقليمية. وسيتم التشديد على التدريب في مجال القيادة، خاصة بين الأعضاء الأصغر سناً في المجتمعات المحلية الريفية. ومن المتوقع في الأجل المتوسط أن تنمو بعض تلك المجموعات لتتحول إلى رابطات للمزارعين مكتفية ذاتيا وأكبر كثيرا.

16 - **نقل التكنولوجيا.** تعد غلات المحاصيل ومستويات إنتاجية الثروة الحيوانية في جورجيا من بين أدنى المعدلات في الإقليم، وهى تنخفض كثيرا عما يمكن تحقيقه باستخدام المعرفة والتكنولوجيا القائمة. ويمكن زيادة الدخل الزراعي وتحويل مزيد من الأراضي من الإنتاج الكفافي إلى الإنتاج التجاري بفضل زيادة إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية. ولذلك، سيساند المشروع صغار المزارعين ومجموعات المزارعين المشتركين في سلاسل الإمدادات الزراعية التي يُحتمل أن تحقق أرباحا، وذلك بغرض تطوير تكنولوجيا زراعية حديثة ملائمة، وممارسات لإدارة المحاصيل والثروة الحيوانية، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد، وبرامج البيانات العملية من خلال الوصول إلى صندوق تطوير سلاسل الإمدادات الزراعية الذي ستتولى تنسيقه منظمة غير حكومية، ولجنة اختبار وتطوير التكنولوجيا الزراعية تحت إشراف الصناعات المعنية. وسيتولى فريق من المنظمات غير الحكومية العاملة في كل إقليم تيسير وصول المزارعين إلى الدعم.

الخدمات المالية الريفية

17 - يهدف هذا العنصر إلى تقديم التمويل المستدام على الأجلين المتوسط والطويل إلى الكيانات التجارية الريفية، بما في ذلك المزارعون، ومساندة إيجاد ثقافة ادخارية وتوفير تسهيلات الادخار الريفية الملائمة. ويمكن تصنيف الأنشطة التي تندرج تحت هذا العنصر إلى ثلاثة عناصر فرعية.

18 - **الخط الائتماني للمصارف التجارية.** سيتاح الخط الائتماني للمصارف التجارية المؤهلة من أجل زيادة قدرتها على تقديم قروض استثمارية متوسطة وطويلة الأجل إلى المزارعين المؤهلين، والقائمين بعمليات التجهيز، والمشروعات التجارية الزراعية التي توفر منافذ سوقية لإنتاج صغار ومتوسطي المزارعين. وستقدم القروض إلى المصارف التجارية بالدولار الأمريكي أو باللاري الجورجي بفترة سماح مدتها أربع سنوات، وفترة سداد تصل إلى عشر سنوات.

19 - **خط الائتمانات الصغيرة.** سيتاح هذا الخط الائتماني للمؤسسات المالية غير المصرفية المؤهلة بغرض زيادة قدرتها على تنفيذ استثمارات صغيرة وتقديم قروض رأس المال العامل إلى المزارعين المؤهلين والقائمين بأنشطة التجهيز، والمشروعات الزراعية. وستقدم القروض إلى المؤسسات المالية غير المصرفية بالدولار الأمريكي أو اللاري الجورجي، وفترة سماح مدتها سنتان، وفترة سداد تصل إلى عشر سنوات.

20 - **بناء قدرات الائتمانات الريفية.** سيعزز هذا العنصر الفرعي قدرة المؤسسات المالية المشاركة على تقدير وإدارة القروض المقدمة إلى مشروعات الإنتاج والتجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية؛ وتطوير وترويج منتجات القروض الملائمة ووسائل الضمانات؛ وتقديم منح نظيرة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية المختارة لإنشاء فروع ريفية جديدة؛ وإقامة اتحادات ائتمانية ريفية مستدامة. وسوف يوفر هذا العنصر الفرعي الدعم لتدريب موظفي

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمساعدات التقنية لتصميم واختبار وتطبيق منتجات القروض الملائمة، ووسائل الضمانات، والخدمات المالية. كما سيقدم هذا العنصر منحاً نظيرة بما قيمته 000 10 دولار أمريكي لتغطية التكاليف التي تحتاجها المؤسسات المالية غير المصرفية المؤهلة لإنشاء فروع ريفية جديدة. وإضافة إلى ذلك، سيساند هذا العنصر الاتحادات الائتمانية المدارة بشكل جيد حتى يمكنها أن تتوسع وتغدو مستدامة ماليا. وسوف يتحقق ذلك من خلال التركيز على تطبيق نهج قائم على المدخرات في تحقيق نمو الاتحادات الائتمانية وبناء القدرات على النطاق الواسع في حركة الاتحادات الائتمانية الوطنية بغرض تعبئة المدخرات، وإدارة القروض، والإدارة المالية، والتسيير الشامل. وأحد العوامل التي ستيسر تحقيق ذلك هو إنشاء رابطة وطنية للاتحادات الائتمانية ستتولى تدريجيا المسؤولية عن إدارة شبكة الاتحادات الائتمانية. وسوف تشمل مدخلات المشروعات المساعدات التقنية الوطنية والدولية، والتدريب والدعم في مجال إنشاء رابطة كبرى للاتحادات الائتمانية.

21 - وسوف يواصل الصندوق المتجدد القائم الذي أنشئ من سداد أموال القروض بتمويل من الصندوق في إطار مشروع التنمية الزراعية، تقديم أموال القروض بغرض رسملة الاتحادات الائتمانية (يبلغ رصيد الصندوق الدائر حاليا 1.0 مليون دولار أمريكي).

التطوير القانوني والتنظيمي والمؤسسي

22 - سيركز هذا العنصر على الإصلاحات القانونية والمؤسسية الأساسية التي تؤثر مباشرة على قدرة الزراعة في جورجيا على المنافسة وإمكانية تسويقها وسلامة منتجاتها، وسوف يساعد ذلك جورجيا على الوفاء بالتزاماتها إزاء التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية الدولية والتزاماتها التجارية. وسوف تركز تدخلات المشروع تركيزا استراتيجيا على الجوانب التالية:

(i) **تطوير السجلات العامة.** سوف تتولى الوكالة الوطنية للسجلات العامة التي أنشئت مؤخرا المسؤولية عن الأراضي وتحسينات تسجيل الأراضي وسجل الأراضي الممسوحة (التي كانت تضطلع بها من قبل دائرة إدارة الأراضي)، كما ستتولى المسؤولية عن تسجيل الفوائد المضمونة على الأصول المنقولة (التي سيكون لها دور مهم في تحسين إمكانية وصول الفقراء إلى التمويل الريفي من خلال تمكينهم من استعمال الأصول كضمان للقروض). ومن أجل دعم عملية الانتقال وكفالة سلاستها والحفاظ على أهدافها الأصلية، سيوفر المشروع على مدى سنتين التدريب والمعدات وتكنولوجيا المعلومات والمساعدات التقنية.

(ii) **الإصلاح المؤسسي والقانوني.** سوف يساعد المشروع الإدارات الحكومية على استعراض القوانين القديمة لحماية الأغذية والبذور والنباتات والقوانين البيطرية في جورجيا والإطار المؤسسي بغرض تحديث تلك القوانين بما يتماشى مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، واحتياجات الزراعة التجارية. وسوف يوفر المشروع الخبراء التقنيين للمساعدة على تنقيح تلك القوانين وصياغة التشريعات ذات الصلة، كما سيوفر التدريب لموظفي إدارة البذور في مجال اختبار واعتماد

البذور، وتقديم إجراءات اعتماد البذور الموصى بها من الرابطة الدولية لاختبار البذور. كما سيساعد المشروع الحكومة على إنشاء نظام فعال لتقدير سلامة ومخاطر الأغذية.

(iii) **دعم جودة ومعايير الأغذية.** استنادا إلى الاحتياجات والمقترحات المنبثقة عن تحليل سلسلة الإمدادات السلعية، سيساعد المشروع على وضع إجراءات اعتماد المنتجات، واختبار الجودة، ومعايير وضع العلامات التجارية.

تنفيذ المشروع

23 - سوف تتولى وزارة الزراعة المسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع الذي ستديره وزارة الزراعة من خلال المركز القائم لتنسيق مشروعات البنك الدولي. وسوف يتولى المركز المسؤولية عن جميع جوانب تنفيذ المشروع، بما في ذلك الإشراف على المشروع، والمساعدة التقنية، وتوريد السلع والمواد، والمراقبة المالية. وأما الإدارة اليومية فسوف تقع على الوحدة التقنية المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وسوف تتولى لجنة توجيهية تابعة للمشروع تشمل ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص والوكالات المانحة الإشراف على المشروع وكفالة تكامل البرنامج الوطني.

دال – التكاليف والتمويل

24 - تقدر تكاليف المشروع الذي سيستغرق أربع سنوات بـــ 34.70 مليون دولار أمريكي (الجدول 1). وسيمول المشروع من قرض مقدم من الصندوق بقيمة 9.2 مليون دولار أمريكي ومنحة مقدمة من الصندوق بقيمة 000 800 دولار أمريكي، وائتمان من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي، ومنحة من الصندوق الياباني لتنمية السياسات والموارد البشرية بقيمة 4.5 مليون دولار أمريكي. وسوف تساهم الحكومة بما يعادل 2.47 مليون دولار أمريكي، وستساهم المؤسسات المالية المشاركة والمستفيدون بما يعادل 2.90 مليون دولار أمريكي و4.83 مليون دولار أمريكي على التوالي.

25 - وسوف تستخدم حصيلة منحة الصندوق حصريا في مساندة بناء القدرات المؤسسية بين مقدمي التمويل الريفي بغرض تحسين قدراتهم على خدمة العملاء الفقراء. وسوف يقتصر استخدام حصيلة قرض الصندوق على ربط المجتمعات المحلية بسلاسل التسويق، وزيادة توفير الائتمانات من خلال الاتحادات الائتمانية والمؤسسات المالية الشريكة، وتحسين أداء تسجيل الأراضي. وتساند تلك الأنشطة أساسا المجموعات الأفقر المستهدفة من المشروع، وهي مجموعات تقع في العادة في أدنى سلسلة التسويق. وسوف يستخدم قرض المؤسسة الدولية للتنمية ومنحة الصندوق الياباني لتنمية السياسات والموارد البشرية لمساندة العناصر الأخرى في سلسلة التسويق (انظر الجدول 2).

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بالدولار الأمريكي)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تطوير سلسلة الإمدادات الزراعية					
تحليل وتطوير سلسلة الإمدادات	336 586.7	408 413.3	745 000.0	55	2
الصلات بالمجتمعات الزراعية	1 257 720.5	338 829.7	1 596 550.2	21	5
نقل التكنولوجيا	1 020 400.0	597 600.0	1 618 000.0	37	5
المجموع الفرعي	**2 614 707.2**	**1 344 843.0**	**3 959 550.2**	**34**	**12**
الخدمات المالية الريفية					
الخط الائتماني للمصارف التجارية	16 100 000.0	-	16 100 000.0	-	48
خط الائتمانات الصغيرة	7 250 000.0	-	7 250 000.0	-	21
بناء قدرات الائتمانات الريفية	1 208 193.9	1 072 873.7	2 281 067.5	47	7
المجموع الفرعي	**24 558 193.9**	**1 072 873.7**	**25 631 067.5**	**4**	**76**
التطوير القانوني والتنظيمي والمؤسسي					
تطوير السجلات العامة	529 355.4	466 844.6	996 200.0	47	3
الإصلاح المؤسسي والقانوني	702 412.9	1 012 187.1	1 714 600.0	59	5
دعم جودة ومعايير الأغذية	93 000.0	57 000.0	150 000.0	38	-
المجموع الفرعي	**1 324 768.3**	**1 536 031.7**	**2 860 800.0**	**54**	**8**
تنفيذ المشروع	1 126 300.0	202 200.0	1 328 500.0	15	4
مجموع التكاليف الأساسية	**29 623 969.4**	**4 155 948.3**	**33 779 917.7**	**12**	**100**
الطوارئ المادية	214 145.8	121 651.0	335 796.8	36	1
الطوارئ السعرية	492 408.3	96 467.4	588 875.8	16	2
مجموع تكاليف المشروع	**30 330 523.5**	**4 374 066.7**	**34 704 590.2**	**13**	**103**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	المؤسسات المالية المشاركة		البنك الدولي		قرض الصندوق		منحة الصندوق		الصندوق الياباني لتنمية السياسات والموارد البشرية		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تطوير سلسلة الإمدادات الزراعية																			
تحليل وتطوير سلسلة الإمدادات	-		-	-	-	-	-	-	585.8	71.5	-	-	233.4	28.5	819.2	2.4	431.3	197.6	190.3
الصلات بالمجتمعات الزراعية	-		-	-	113.6	6.2	206.6	11.3	1 109.0	60.8	-	-	395.3	21.7	1 824.5	5.3	365.6	1 263.2	195.7
نقل التكنولوجيا	-		578.3	35.5	-	-	-	-	476.4	29.2	289.1	17.7	286.4	17.6	1 630.1	4.7	598.9	854.5	176.7
المجموع الفرعي	**-**		**578.3**	**13.5**	**113.6**	**2.7**	**206.6**	**4.8**	**2 171.2**	**50.8**	**289.1**	**6.8**	**915.0**	**21.4**	**4 273.8**	**12.3**	**1 395.8**	**2 315.3**	**562.7**
الخدمات المالية الريفية																			
الخط الائتماني للمصارف التجارية	2 700.0	16.8	7 200.0	44.7	3 200.0	19.9	-	-	-	-	3 000.0	18.6	0.0	-	16 100.0	46.4	-	16 100.0	0.0
خط الائتمانات الصغيرة	-	-	1 000.0	13.8	4 800.0	66.2	-	-	-	-	1 450.0	20.0	-0.0	-0.0	7 250.0	20.9	-	7 250.0	0.0
بناء قدرات الائتمانات الريفية	200.0	8.3	-	-	23.6	1.0	463.1	19.3	1 162.5	48.3	45.0	1.9	511.0	21.2	2 405.3	6.9	1 101.3	977.1	326.8
المجموع الفرعي	**2 900.0**	**11.3**	**8 200.0**	**31.8**	**8 023.6**	**31.2**	**463.1**	**1.8**	**1 162.5**	**4.5**	**4 495.0**	**17.5**	**511.0**	**2.0**	**25 755.3**	**74.2**	**1 101.3**	**24 327.1**	**326.8**
التطوير القانوني والتنظيمي والمؤسسي																			
تطوير السجلات العامة	-	-	-	-	517.9	46.8	129.9	11.7	212.6	19.2	-	-	246.3	22.3	1 106.7	3.2	507.5	384.2	215.0
الإصلاح المؤسسي والقانوني	-	-	676.6	35.5	-	-	-	-	741.2	38.9	13.4	0.7	473.5	24.9	1 904.8	5.5	1 088.0	504.5	312.3
دعم جودة ومعايير الأغذية	-	-	-	-	-	-	-	-	92.4	61.6	39.6	26.4	18.0	12.0	150.0	0.4	57.0	75.0	18.0
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**676.6**	**21.4**	**517.9**	**16.4**	**129.9**	**4.1**	**1 046.2**	**33.1**	**53.0**	**1.7**	**737.8**	**23.3**	**3 161.5**	**9.1**	**1 652.5**	**963.6**	**545.3**
تنفيذ المشروع	-	-	545.0	36.0	545.0	36.0	-	-	120.0	7.9	-	-	304.1	20.1	1 514.0	4.4	224.4	1 055.3	234.4
مجموع تكاليف المشروع	**2 900.0**	**8.4**	**9 999.9**	**28.8**	**9 200.1**	**26.5**	**799.6**	**2.3**	**4 500.0**	**13.0**	**4 837.1**	**13.9**	**2 467.9**	**7.1**	**34 704.6**	**100.0**	**4 374.1**	**28 661.3**	**1 669.3**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

26 - سيصرف قرض الصندوق المقترح بما قيمته 9.2 مليون دولار أمريكي تقريبا خلال مدة تستغرق أربع سنوات. وسوف يحتفظ المشروع بحساب خاص بالدولار الأمريكي وستودع فيه دفعة أولية قيمتها 000 500 دولار أمريكي، في مصرف يرتضيه الصندوق ويتولى تشغيله على النحو الذي ترخصه وزارة المالية. وسوف يستخدم الحساب الخاص لسداد المدفوعات المستوفية للشروط في إطار فئات الصرف المحددة من الصندوق. ويجدد الحساب الخاص من حساب القرض لدى الصندوق عن طريق تقديم طلبات سحب مدعومة بالوثائق الملائمة أو كشوف الإنفاق المصدقة والموافق عليها على النحو الملائم، وتقدم إلى المؤسسة المتعاونة مع الصندوق. وسوف يواصل الصندوق قبول طلبات السحب لسداد النفقات، والمدفوعات المباشرة، والالتزامات الخاصة. وسوف تتولى الوكالة الحكومية الملائمة (وزارة المالية) توفير أموال المشروع الائتمانية بغرض إقراضها للمستفيدين من المشروع في إطار عنصر الخدمات المالية الريفية للمصارف التجارية المشاركة والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال اتفاقيات قروض فرعية يتم التفاوض بشأنها مع المشروع بشروط وأحكام مقبولة لجميع الأطراف. كما سيقام حساب للمشروع باللاري الجورجي وستحول إليه وزارة المالية مساهمة الحكومة مسبقا. وسوف تتدفق الأموال من هذا الحساب لتغطية حصة الحكومة في نفقات المشروع.

27 - وسيتم توريد السلع والخدمات الممولة من القرض بما يتفق مع "المبادئ التوجيهية للتوريد في إطار القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية" الصادرة في مايو/أيار 2004، وكذلك بما يتماشى مع "المبادئ التوجيهية لاختيار وتوظيف الخبراء الاستشاريين من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي" الصادرة في مايو/أيار 2004، ووفقا للاتفاق الائتماني الإنمائي للمؤسسة الدولية للتنمية، واتفاقية تمويل المشروع المبرمة مع الصندوق. وفيما يتعلق بكل عقد يموله القرض، يتفق المقترض والمؤسسة المتعاونة (البنك الدولي) على مختلف أساليب التوريد أو أساليب اختيار الخبراء الاستشاريين، والحاجة إلى المؤهلات المسبقة، والتكاليف التقديرية، ومتطلبات الاستعراض التمهيدي، والإطار الزمني، وعرضها في خطة للتوريد سيتم تحديثها مرة واحدة على الأقل سنويا حسب الاقتضاء لمراعاة الاحتياجات الفعلية لتنفيذ المشروع والتحسينات التي تطرأ على القدرة المؤسسية.

28 - سوف تنفذ ترتيبات مراجعة حسابات المشروع وفقا للإجراءات القياسية المعتمدة لدى البنك الدولي فيما يتعلق بآسيا الأوروبية والوسطى، والتي تنص على إجراء عمليات المراجعة على يد مراجعين خاصين مستقلين مقبولين لدى البنك ووفقا للاختصاصات التي يرتضيها البنك. وسوف تقدم إلى البنك والصندوق الكشوف المالية المراجعة السنوية عن المشروع في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية وعند إقفال القرض.

واو – التنظيم والإدارة

29 - سوف تتولى وزارة الزراعة المسؤولية الشاملة عن المشروع. وسوف تقوم الوزارة بتكوين لجنة توجيهية للمشروع يرأسها وزير الزراعة لتقديم الإرشادات السياساتية الشاملة والاضطلاع بمهام تنسيق المشروع. وسوف يتولى مركز تنسيق المشروعات، وهو كيان قانوني قامت بإنشائه وزارة الزراعة ووزارة المالية لتولي المسؤولية الشاملة عن

الإدارة والإشراف على المشروعات الممولة من البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية. ويساند مركز تنسيق المشروعات فريق أساسي يقدم خدمات التوريد والصرف اللامركزية إلى جميع المشروعات. ومثلما في جميع المشروعات الأخرى التي يديرها مركز تنسيق المشروعات، سيتم إنشاء وحدة لتنفيذ مشروع التنمية الريفية وستتولى مسؤولية الإدارة اليومية لعناصر المشروع، بما في ذلك برمجة العمل والإدارة المالية، وتخطيط التوريد، وتقديم التقارير المرحلية والمالية، وتعيين الموظفين وإدارتهم، ورصد وتقييم المشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

30 - أجري تحليل مالي واقتصادي لمنتجات المحاصيل والثروة الحيوانية الرئيسية المحتملة في منطقة المشروع. واستند التحليل إلى افتراض أنه في ظل تطوير التكنولوجيا، وتحسين التنظيم، وتوفير معلومات أفضل عن الأسواق، وتعزيز الصلات في إطار المشروع، سيوسع المزارعون أنشطتهم الزراعية. وقدم التحليل نماذج لقرارات الاستثمار التي يتخذها المقترضون الأفراد استنادا إلى تقديرات واقعية لتكاليف الاستثمارات وتكاليف التشغيل للوصول إلى صافي الدخل قبل التمويل وبعده. وافترض التحليل أن المزارعين سيقترضون على الأكثر 80% من مجموع الاستثمارات بسعر الفائدة التجارية السائد (20% في نوفمبر/تشرين الثاني 2004)، وفترات سماح تتراوح بين سنة وسنتين، وفترات سداد تتراوح بين سنة و أربع سنوات، تبعا للاستثمار. وسوف يساهم المزارعون بنسبة 20% من مجموع التكلفة، وذلك في العادة لتغطية تكاليف التشغيل. وحددت تكاليف فرص رأس المال بنسبة 12 في المائة. وتم حساب صافي الدخل السنوي بعد سداد القرض ومعدل العائد الداخلي وصافي القيمة الحالية في كل نظام من نظم الإنتاج، ويعرض الجدول 3 مجمل النتائج. ويتضح من ذلك التحليل أن ثمة فرصا كبيرة أمام المزارعين لتحسين إيراداتهم لو أنهم قاموا بتطبيق مجموعات التكنولوجيا المحسنة جنبا إلى جنب مع تحسين المعارف والممارسات التسويقية.

الجدول 3 – العوائد المالية على مختلف استثمارات المزارع الأسرية

فئة القرض	صافي الدخل السنوي بعد سداد القرض (لاري)	صافي القيمة الحالية (لاري)	معدل العائد الداخلي
الكروم (عنب سابيرافي الأحمر)	140 24/هكتار	790 4/هكتار	%20
بساتين التفاح	302 6/هكتار	904 5/هكتار	%26
بساتين البندق	287 2/هكتار	814/هكتار	%15
خضروات الصوب	068 0.2/16 هكتار	954 0.2/34 هكتار	%46
أبقار الألبان – قاعدة المراعي الطبيعية	201 3/3 أبقار	157 3/1 أبقار	%12

31 - وعلى الصعيد غير الزراعي، من المتوقع أن يحتل إنشاء أو توسيع المشروعات الريفية غير الزراعية مكانة بارزة في حوافظ المؤسسات المالية الشريكة التي لن تقتصر على تهيئة فرص تحقيق الدخل والعمل لأصحاب المشروعات الصغيرة وأسرهم، بل ستوفر كذلك فرص العمل في شكل عمالة مأجورة. وسوف تساهم تلك الاستثمارات غير الزراعية في الحد من مستويات نقص العمالة والبطالة. وسوف تنطوي تلك الفوائد على أثر مضاعف، مما سيعزز عموما من قوة النمو الاقتصادي الريفي وأنشطة الحد من الفقر. وسوف يساهم توسيع فرص الاستثمار والمستوى الشامل للنشاط الاقتصادي الذي سيحققه المشروع في زيادة تطوير الخدمات المالية والتقنية والتجارية اللامركزية.

حاء – المخاطر

32 – سيساعد توفير المساعدات الموجهة على مستوى المزارع في تخفيف حدة المخاطر التجارية من خلال إقامة الصلات بعنصر المجتمعات الزراعية من أجل تمكين المزارعين من الارتباط بسلاسل الإمدادات على أسس أقوى، وتحسين معرفتهم بمتطلبات السوق والمهارات المطلوبة للإنتاج الفعال. وسوف يبذل المشروع جهودا هائلة لتحسين مهارات وقدرات المؤسسات المالية الشريكة حتى يتسنى لها الانخراط مع صغار المزارعين ومؤسساتهم التجارية. وبالنظر إلى أن المؤسسات المالية الشريكة ستتحمل المخاطر المالية، فسوف تحصل تلك المؤسسات كذلك على دعم من المشروع لاكتساب المهارات المطلوبة لإجراء تقديرات دقيقة لمخاطر الإقراض قبل تقديم القروض ولرصد تطور المخاطر باستمرار. كما سيتم الحد من المخاطر المالية من خلال الدعم الشامل لسلاسل الإمدادات والتسويق الكاملة. وهناك خطر آخر يتمثل في أن الحكومة قد لا تقوم فعليا بسن التشريعات المساندة المطلوبة، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم مؤسسات التمويل الصغير. وسوف يمثل هذا العامل موضوعا للمفاوضات، وسيتم رصده عن كثب أثناء الإشراف على المشروع. ويتبقى خطر تأخر أو عدم توفر الأموال النظيرة، مما سيعوق تنفيذ المشروع. وسوف يخفف المشروع من حدة هذا الخطر عن طريق التخطيط السليم لكل سنة من سنوات التنفيذ. وإضافة إلى ذلك فإن تمويل المشروع لا يفرض إلا الحد الأدنى من الطلبات الإضافية على الإيرادات الحكومية.

طاء – الأثر البيئي

33 – استنادا إلى المبادئ التوجيهية الحالية للصندوق، يصنَف المشروع ضمن الفئة باء، ومن ثم لا توجد أي إمكانية لحدوث أي أثر سلبي كبير. وبالنظر إلى اشتراك الصندوق في تمويل هذا المشروع مع المؤسسة الدولية للتنمية، سيضطلع البنك الدولي بدور المؤسسة المتعاونة. وتتماشى إجراءات البنك الدولي المتعلقة بتقدير الأثر البيئي للمشروعات الفرعية الممولة من أموال قرض المشروع تماما مع معايير السلامة البيئية المعمول بها في الصندوق.

ياء – السمات الابتكارية

34 – يرمى التصميم الأولي لهذا المشروع الذي بادرت به المؤسسة الدولية للتنمية إلى التركيز على توفير التمويل، من خلال المصارف التجارية، للاستثمارات في مجال مشروعات التجهيز الزراعي التي سترتبط في نهاية المطاف بالمزارعين التجاريين على النطاق المتوسط من أجل توفير احتياجاتهم من المواد الخام. وفي ظل مشاركة الصندوق في تمويل المشروع، فإنه سيعمل على إعادة توجيه تصميم المشروع بما يساعد القطاعات الأفقر من المجتمع على المشاركة والاستفادة من أنشطة المشروع. وسوف يتحقق ذلك من خلال عنصر تطوير سلاسل الإمدادات الزراعية والذي سيتم في إطاره التصدي للمعلومات والمهارات وثغرات التنظيم، ومساعدة تلك القطاعات الفقيرة على الانخراط بطريقة مربحة في سلاسل الإمدادات والقيمة، ومن خلال توفير الدعم المتواصل للاتحادات الائتمانية التي تلبى احتياجات تلك القطاعات.

35 – ويركز تصميم المشروع بشكل متسق على استخدام أنشطة القطاع الخاص المحسنة والفرص التجارية باعتبارها القوى المحركة للحد من الفقر باستمرار. ومن شأن ذلك أن يضاعف من توجيه الموارد المالية إلى صغار المنتجين وما

يتصل بذلك من مشروعات تجارية ريفية، بما يتيح لهم الاستثمار مباشرة في أعمالهم التجارية. وجميع المشروعات التي تستوفي شروط الحصول على دعم المشروع هي مشروعات تجارية وتتسم بأثر مالي إيجابي ومستدام بشكل واضح على مجموعة العملاء. ويعد ذلك حافزا مهما في سياق جورجيا.

36 - وسوف يرمى المشروع إلى تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية لمشروع التنمية الزراعية، وهو التدخل الأول للصندوق في جورجيا والذي كان قد قد انطلق في تنفيذه في عام 1997. وسوف يسعى المشروع إلى تحقيق ذلك من خلال مساعدة المزارعين على الإنتاج بكفاءة واتخاذ القرارات على مستوى المزارع، وعن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة التى تساعد المزارعين على بيع إنتاجهم بأسعار مجزية، وهو ما من شأنه أن يجتذب صغار المزارعين نحو الأسواق. وسوف يربط المشروع المزارعين بالأسواق من خلال النهج السلعي المتكامل والشامل الذي يعالج المشكلات في كل حلقات سلسلة التسويق من المنتجين إلى القائمين بالتجهيز والمستهلكين. ويتمثل الابتكار في اشتراك الصندوق في تطوير سلسلة الإمدادات والحفاظ في نفس الوقت على طابعه الخاص المميز. ويتحقق ذلك من خلال تركيز دعم الصندوق على مجموعاته المستهدفة من صغار المزارعين في أدنى السلسلة، بينما سيساند الشركاء الآخرون العناصر الأخرى في سلسلة التسويق التي لا تستوفي شروط الدعم المقدم من الصندوق.

37 - ويجمع هذا المشروع كذلك بين استخدام موارد القروض والمنح في آن واحد لكفالة اكتساب المؤسسات المدعومة في إطار المشروع للقدرات والمهارات التي تمكنها من خدمة الفقراء. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستخدم موارد منحة الصندوق لحفز الابتكار بين مقدمي الخدمات المالية من أجل تحقيق ما يلي: (i) تحسين نطاق الخدمة المالية التي تقدمها المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توسيع شبكات الفروع، عند الاقتضاء؛ (ii) توسيع شروط استحقاق الخدمات المالية بين صغار المزارعين والمعدمين من خلال إنشاء شبكة اتحادات ائتمانية قوية؛ (iii) توسيع نطاق الإجراءات المناصرة للفقراء (توفير الضمانات للأصول المنقولة)، والمنتجات المالية (خدمات تأجير الآلات والمعدات) التي تقدمها المؤسسات المالية الشريكة إلى المجموعة المستهدفة.

38 - ويعمل المشروع على بناء التضافر وتعزيز التكامل مع مبادرات عدد من الجهات المانحة مع تفادى التداخل والازدواجية في نفس الوقت. ويستفيد مكون تطوير سلاسل الإمدادات الزراعية في هذا المشروع من التجربة والمعلومات المستمدة من مشروع مساندة الأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تحليله الشامل لمختلف سلاسل إمدادات السلع ذات الصلة. وسوف يستفيد المشروع من الدروس المستمدة من مركز إعادة هيكلة المؤسسات ومساعدة الإدارة الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية بغرض تعزيز الترتيبات المؤسسية مع السلطات، وبناء الثقة بين الشركاء، واختيار الإجراءات لمساعدة الشركات، وتعزيز تقاسم التكاليف بين المشروع والمستفيدين. وسوف يستفيد المشروع كذلك من الدعم السابق المقدم من الصندوق لاستكمال الهياكل المؤسسية القائمة (مثل سجلات الأراضي والاتحادات الائتمانية)، حيثما أمكن.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

39 - تشكل اتفاقية القرض بين جورجيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

40 - وجورجيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

41 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

42 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جورجيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة ملايين وخمسين ألف (6 050 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 فبراير/شباط 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جورجيا منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسمائة وخمسين ألف (550 000) وحدة حقوق سحب خاصة، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 1 أبريل/نيسان 2005)

1 - **حساب المشروع.** في أسرع وقت ممكن عملياً بعد تاريخ اتفاقية التمويل، لكن في موعد لا يتأخر بأي حال عن تاريخ نفاذ مفعولها، تفتح لجنة تنسيق المشروع حساباً، في مصرف تقترحه حكومة جورجيا ويقبل به الصندوق، وتحتفظ به في المصرف المذكور بالعملة المحلية – اللاري الجورجي، لتضع فيه حصيلة القرض والمنحة لعمليات المشروع (حساب المشروع). سيموَّل حساب المشروع وتُجدد موارده بين الحين والآخر وعند الطلب، من موارد الحساب الخاص ووفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية. وسيكون مدير لجنة تنسيق المشروع مفوضاً تفويضاً تاماً بإدارة حساب المشروع.

2 - **الأموال النظيرة.** ستقدم الحكومة إلى لجنة تنسيق المشروع أموالاً نظيرة من مواردها هي نفسها يعادل مجموعها 2 450 000 دولار أمريكي، وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية ولإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. ولهذا الغرض، ستودع الحكومة أموالاً نظيرة يعادل مقدارها بادئ الأمر 50 000 دولار أمريكي في حساب المشروع، لتغطية أول ستة أشهر من فترة تنفيذ المشروع، وتجدد هذا الحساب فيما بعد ذلك بإيداع الأموال النظيرة التي نصت عليها خطة العمل والميزانية السنوية للسنة المعنية من سنوات المشروع سنة بسنة مقدَّماً.

3 - **توجيه موارد المشروع.** لتنفيذ المشروع تتيح الحكومة حصيلة التمويل المتاح للأطراف في المشروع وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية، ولاتفاقيات القروض الفرعية وإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. وستحول الأموال المتاحة وغيرها من الموارد المطلوبة في خطة العمل والميزانية السنوية وفقاً لاتفاقية التمويل، واتفاقيات القروض الفرعية لأغراض تنفيذ المشروع.

4 - **التقرير المرحلي.** ستقدم الحكومة إلى الصندوق تقارير فصلية عن تنفيذ المشروع بموجب شروط الصندوق العامة لتمويل التنمية الزراعية (المشار إليها فيما يلي أدناه باسم الشروط العامة)، في موعد أقصاه 45 يوماً بعد كل فصل من السنة التقويمية، ويغطي التقرير هذا الفصل من السنة وذلك خلال طول فترة المشروع.

5 - **المبادئ التوجيهية. للائتمان الريفي.** ستقوم الحكومة بتنفيذ عنصر الخدمات المالية الريفية وفقاً للمبادئ التوجيهية للائتمان الريفي، والمبادئ التوجيهية البيئية للمؤسسة الدولية للتنمية بشأن عمليات الائتمان الريفي، المتفق عليها مع الصندوق. ولن تعدل الحكومة هذه المبادئ التوجيهية دون موافقة خطية مسبقة من الصندوق. وستقوم الحكومة بما يلي: (أ) تطلب من جميع المؤسسات المالية الشريكة أن تقدم قروضاً فرعية وفقاً للمبادئ التوجيهية للائتمان الريفي؛ (ب) تسمح للمؤسسات المالية الشريكة بوضع شروط القروض على أساس أفضل الممارسات التجارية.

6 - **معايير الأهلية للمؤسسات المالية المشاركة في تمويل المشروع.** ستنفذ الحكومة عنصر الخدمات المالية الريفية بواسطة المؤسسات المالية الشريكة تُختارُ وفقاً للمبادئ التوجيهية للائتمان الريفي للمشاركة في المشروع. ويرد

الملحق

تعريف شروط الأهلية للمؤسسات المالية الشريكة في المبادئ التوجيهية للائتمان الريفي. وهذه المؤسسات مسؤولة عن تعيين مقترضين فرعيين وإتباع معايير الأهلية للمستفيدين من القروض الفرعية الوارد وصفهم في اتفاقيات القروض الفرعية والمبادئ التوجيهية. وتتحمل المؤسسات المالية الشريكة كامل خطورة الائتمان على جميع القروض الفرعية الممولة بموجب المشروع.

(أ) ستقوم الحكومة، في تنفيذها لعنصر الخدمات المالية الريفية، بما يلي:

(i) اختيار المصارف التجارية المشاركة وفقاً لمعايير الأهلية المحددة في المبادئ التوجيهية للائتمان الريفي؛

(ii) تقرض مبلغ الائتمان المخصص لفئة السلع إلى المصارف التجارية المشاركة بموجب اتفاقيات قروض فرعية، تُعقد بين الحكومة وكل مصرف تجاري مشارك، بموجب أحكام وشروط يوافق عليها الصندوق.

(ب) تقوم الحكومة، في تنفيذها عنصر الخدمات المالية الريفية، بإقراض مبلغ الائتمان المخصص لفئة القروض الفرعية، التي تقدمها المصارف التجارية المشاركة، إلى المؤسسات المالية الوطنية للمستفيدين بموجب اتفاقيات قروض فرعية، تعقد بين الحكومة وكل مؤسسة مالية وطنية للمستفيدين بموجب أحكام وشروط يوافق عليها الصندوق.

7 - **الاتفاقية الفرعية مع المؤسسة المالية الشريكة.** ستعقد الحكومة وكل مؤسسة مالية شريكة موافَق عليها ("اتفاقية القرض الفرعي مع المؤسسة المالية الشريكة") اتفاقية تكون مقبولة لدى الصندوق تنص، فيما تنص عليه، على ما يلي:

(أ) تقدم الحكومة للمؤسسة المالية الشريكة، بواسطة وحدة تنفيذ المشروع، الأموال اللازمة للائتمان كقرضٍ بأحكامٍ وشروطٍ مقبولة لدى الصندوق ووفقاً للاتفاق الائتماني مع المؤسسة الدولية للتنمية؛

(ب) تعلن المؤسسة المالية الشريكة التزامها بأهداف المشروع ومقاصده وتتعهد – للنهوض بهذه الأهداف والمقاصد – بالقيام بالأنشطة بموجب عنصر الخدمات المالية الريفية وفقاً لاتفاقية التمويل.

8 - **اتفاقيات القروض الفرعية.** تتعهد المؤسسات المالية الشريكة بإعطاء قروض فرعية للمستفيدين المؤهلين وفقاً لاتفاقية التمويل والمبادئ التوجيهية للائتمان الريفي، ويوافق الصندوق على جميع اتفاقيات القروض الفرعية المعقودة بين كل مؤسسة مالية شريكة وأي مستفيد مؤهَّل بموجب المشروع قبل توقيع الاتفاقية. وتكون أحكام وشروط اتفاقيات القروض الفرعية ذات الشأن مقبولة لدى الصندوق وفقاً لاتفاقية الائتمان الإنمائي التي وضعتها المؤسسة الدولية للتنمية.

9 - **الصناديق المتجددة الأرصدة.** تنشئ الحكومة صندوقاً متجدد الرصيد وتحتفظ به، توضع فيه كل تسديدات رأس المال من القروض المقدمة إلى المؤسسات المالية الشريكة. وتضمن الحكومة أن يُستخدم الصندوق المتجدد الرصيد

الملحق

لإعطاء قروض على أساس مستمر في منطقة المشروع، وفقاً لاتفاقية التمويل، على الأقل حتى تدفع جميع مدفوعات خدمة القروض كاملةً.

10 - **وقف العمل.** بالإضافة إلى الأحداث المبينة في الشروط العامة التي يمكن أن تجعل الصندوق يعلق حق الحكومة في طلب سحوبات من مبلغ القرض، يجوز للصندوق أن يوقف القرض، بعد إبلاغ الحكومة، كلياً أو جزئياً، إذا وقع أي من الأحداث التالية:

(أ) إذا انتُهِكَت أيٌّ من اتفاقيات القروض الفرعية أو المبادئ التوجيهية للائتمان الريفي، أو أُلغِيَت، أو عُلِّقَت، أو أُنهِيَت، أو عُدِّلَت، أو غُيِّرَت بأي وجه آخر دون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن هذا الانتهاك أو الإلغاء أو التعليق، أو الإنهاء، أو التعديل، أو التغيير على وجه آخر يرجح أن يكون له آثار ضارة كبيرة على أي جزء من المشروع.

(ب) إذا عُلِّقَ حق الحكومة في سحب حصيلة الائتمان من قبل المؤسسة الدولية للتنمية، أو أُلغِيَ، أو أُنهِيَ، كلياً أو جزئياً، أو أصبح الائتمان مستحقاً وواجب السداد قبل موعد استحقاقه المتفق عليه.

(ج) إذا قرر الصندوق أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل على الوجه الكافي إلى المجموعة المستهدفة، أو تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة.

(د) إذا أسفر أي إلغاء أو إبطال أو تعليق أو تعديل أو أي تغيير آخر، بالتشاور مع الحكومة، عن إلحاق الضرر بأي من أحكام اتفاقية التمويل أو شروطها.

(هـ) إذا تم التوريد على نحو لا يتفق مع اتفاقية التمويل.

11 - **تعيين موظفي المشروع.** تضمن الحكومة، إذا تساوت كل الأمور، أن تعطى الأفضلية للمرشحات من النساء لمنصبٍ في وحدة تنفيذ المشروع.

12 - **ممارسات مكافحة الآفات.** يأخذ الأطراف في المشروع، كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة كما هو مطلوب في الشروط العامة، بممارسات ملائمة لمكافحة الآفات بموجب المشروع، وتحقيقاً لهذه الغاية، تضمن الحكومة ألاّ تشتمل المبيدات المورَّدة بموجب المشروع على أي مبيد محظور بمقتضى المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام المبيدات، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بصيغتها المعدلة من حين إلى آخر، أو وارد في الجدول 1 (غاية في الخطورة) والجدول 2 (الخطرة جداً) من تصنيف المبيدات بحسب خطورتها وتصنيفها 1996–1997، الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، بصيغته المعدلة من حين إلى آخر. ويجب أن توافق السلطات الحكومية المختصة على جميع هذه المبيدات قبل استعمالها.

الملحق

13 - **الإعفاء من الضرائب.** تعفي الحكومة من الضرائب استيراد وشراء وتوريد جميع السلع والأشغال المدنية والخدمات الممولة من قرض المشروع. وتُقيَّد قيمة هذه الإعفاءات لحساب الحكومة في مقابل التزاماتها بتقديم أموال نظيرة للمشروع.

14 - **الرصد.** ستقوم الحكومة بما يلي:

(أ) تنتهج سياسات وإجراءات كافية لتمكينها من القيام، على أساس مستمر، وفقاً لمؤشرات مرضية للصندوق، برصد وتقييم تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه؛

(ب) تُعدُّ، بموجب اختصاصات مرضية للصندوق، وتقدِّم إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية، تقريراً يضمِّنُه نتائج أنشطة الرصد والتقييم المضطلع بها للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع أثناء الفترة السابقة لتاريخ التقرير المذكور، ويحدِّد الإجراءات الموصى بها لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة وتحقيق أهدافه أثناء الفترة المتبقية بعد ذلك التاريخ؛

(ج) تستعرض مع الصندوق، في موعد لا يتجاوز سنتين ونصف السنة من تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية، أو أي تاريخ لاحق يطلبه الصندوق، التقرير المشار إليه في هذه الفقرة، وتتخذ بعد ذلك كل التدابير اللازمة لضمان إنجاز المشروع بكفاءة وتحقيق أهدافه، بناءً على استنتاجات التقرير المذكور وتوصياته ووجهة نظر الصندوق في المسألة.

15 - **التركيز على التمايز بين الجنسين.** ستقوم الحكومة، طيلة فترة تنفيذ المشروع، بما يلي: (أ) تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) توسيع إمكانيات حصول المرأة وسيطرتها على أصول أساسية كرأس المال والأرض والمعرفة والتكنولوجيات؛ (ج) تشجيع المرأة على القيام بدور فعال في كل أنشطة المشروع؛ (د) ترفع وعي العاملين في المشروع بقضايا المساواة بين الجنسين.

16 - **التوظيف.** تضمن الحكومة أن يكون تعيين موظفي المشروع، على جميع المستويات، والاحتفاظ بهم، على أساس عقود تعيين مرضية.

17 - **المركبات.** جميع المركبات المورَّدة بموجب المشروع تستخدم في أنشطة المشروع حصراً دون غيرها.

18 - **الضمانات البيئية.** تضمن المؤسسة المالية الشريكة أن تتمشى أنشطة تمويل المشروع مع التشريع الحكومي الساري.

19 - **الصناديق المتجددة الأرصدة التابعة للاتحادات الائتمانية.** تضمن الحكومة أن تظل الصناديق المتجددة الأرصدة الموجودة التابعة للاتحادات الائتمانية قائمة وأن تستمر في تقديم تمويل للاتحادات الائتمانية القائمة.

20 - **الشروط السابقة لصرف الأموال.** الشروط السابقة لصرف الأموال هي كما يلي: لا تسحب أي مبالغ متعلقة بنفقات بموجب قروض فرعية من المصارف التجارية المشاركة وفئات القروض الفرعية من المؤسسات المالية

الملحق

المشاركة: (أ) يوافق الصندوق على مسودة اتفاقية القرض الفرعية مع المؤسسة المالية الشريكة في المشروع؛ وتقدم إلى الصندوق نسخة من اتفاقية القرض الفرعية هذه مع المؤسسة المالية الشريكة المعنية، بالصيغة التي وقعتها وزارة المالية والمؤسسة المالية الشريكة تلك، وذلك بصيغة موثقة ومصدقة من مسؤول مختص في وزارة المالية بأنها نسخة صحيحة وكاملة؛ ويكون توقيع كل من وزارة المالية والمؤسسة المالية الشريكة على تلك الاتفاقية وأداؤها مفوَّضَيْن ومصدَّقَيْن حسب الأصول بكل الإجراءات اللازمة تنظيمياً وإدارياً وحكومياً؛ وتكون كل الشروط السابقة لفعاليتها قد استُوفِيَت؛ (ب) يكون الصندوق قد صاغ المبادئ التوجيهية للائتمان الريفي ووافق عليها.

21 - **شروط الفعالية.** يُنَصُّ على الشروط التالية تحديداً باعتبارها شروطاً مسبقة لتفعيل اتفاقية التمويل:

(أ) أن تُستوفى جميع الشروط السابقة لفعالية اتفاقية الائتمان الإنمائي للمؤسسة الدولية للتنمية؛

(ب) أن تكون لجنة توجيه المشروع قد أنشئت حسب الأصول؛

(ج) أن تكون وحدة تنفيذ المشروع قد أنشئت وفقاً لإجراءات الحكومة ذات الصلة؛

(د) أن تكون الحكومة قد عينت مدير لجنة تنسيق المشروع حسب الأصول؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد فتحت حساباً خاصاً، وحساب منحة، وحساب مشروع؛

(و) أن تكون الحكومة قد أودعت مبلغا أوليا من الأموال النظيرة يعادل 000 50 دولار أمريكي إلى حساب المشروع؛

(ز) أن تكون اتفاقية التمويل قد وُقِّعَت حسب الأصول، وأن يكون توقيع الحكومة وأداؤها مفوَّضَيْن ومصدَّقَيْن حسب الأصول بجميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ح) أن تكون الحكومة قد سَلَّمت إلى الصندوق رأياً قانونياً صادراً عن وزارة العدل، أو أي مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، بصيغة ومضمون مقبولين لدى الصندوق.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
GEORGIA

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	69
Total population (million) 2002 1/	5.18
Population density (people per km^2) 2002 1/	75
Local currency	Lari (GEL)

GNI per capita (USD) 2002 1/	650
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	6.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	5.6
Exchange rate: USD 1 =	GEL

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	-0.5
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	8
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	10
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	24
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	73
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	2.57
Female labour force as % of total 2002 1/	47
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	92 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	12 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	3 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	4
Population using improved water sources (%) 2002 3/	79 a/
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	100 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	19 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	528 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	75
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	1 941
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	11 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	43 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	44 /a

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	3 396
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	-6.2
1992-2002	2.1
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	21
% industry	23
% manufacturing	n/a
% services	56
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	81
Gross domestic savings (as % of GDP)	9
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	326
Merchandise imports 2002 1/	725
Balance of merchandise trade	-399
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-434
after official transfers 2002 1/	-230
Foreign direct investment, net 2002 1/	165
Government Finance	
Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-0.1
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	12
Total external debt (USD million) 2002 1/	1 838
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	40
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	11
Lending interest rate (%) 2002 1/	32
Deposit interest rate (%) 2002 1/	10

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN GEORGIA

Project Id	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
1035	Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	30 Apr 97	13 Aug 97	31 Dec 05	L - I - 450 - GE	SDR	4 700 000	0.721
1147	Rural Development Programme for Mountainous and Highland Areas	IFAD	UNOPS	HC	13 Sep 00	04 Sep 01	31 Mar 09	L - I - 543 - GE	SDR	6 100 000	0.152

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Impact/Result Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal			
Sustained rural income growth and poverty reduction	• Reduction in % of rural people living on USD 2/day • Increase in household asset ownership • Reduction in the prevalence of under-height for age children (below 5 years old)	National Statistical Service Benchmark, mid term and completion assessment Ministry of Health records	Political Stability in maintained Macro-economic environment remains conducive to investment, private sector development, and trade Corruption is contained and its impact on commerce reduced
Purpose/Objective			
Sustained growth of private commercial agriculture and related agribusiness, with strong participation by small farmers and rural unemployed	• # of enterprises operating after three years • revenue growth of enterprises • # of jobs generated by SMEs, disaggregated by gender • # of applications received/accepted by PFIs, for loans • # farmer groups engaged with private sector businesses • Volume and value of incremental farm production	PFI records Case studies by *rayon* Benchmark and completion assessment RDP monitoring system	Absence of large external economic shocks No deterioration in external trade routes
Outputs from Components			
1. Agricultural Supply Chain Development Agricultural supply chains which add value and provide a competitive advantage for their participants developed.	• # of detailed supply chain studies completed • # of matching grants provided. • # of technology transfer trials/demonstrations financed	AgVANTAGE & CERMA Reports PIU records and reports NGO records and reports ASCDF/FAC records	Complementary support provided by other development programmes
Large numbers of farmer groups and associations lining formally with other supply chain actors and providing channels for small farmers to access the market (Grant)	• # of farm groups & associations assisted by NGOs • # of men and women participating in groups • # of farm communities engaged by NGOs • # of farm communities engaged with new markets	Service provider records and reports PIU records and reports Farmer groups and association records and reports	
2. Rural Financial Services Viable medium and long-term financing and efficient savings instruments made available to rural commercial entities, including farmers, in a competitive environment.	• Amount of funds on-lent to PFIs • # loans using non real-estate collateral, by gender • # and value of loans made to enterprises/farmers, disaggregated by gender • repayment records of rural borrowers, by gender • Amount & proportion of saving generated through PFIs • # and type of financial products • # and value (increase) of seasonal loans, by type	PFI records showing loan instruments used PFI transaction audits PIU Records and Reports NBG Records Case Studies	Absence of political interference in operation of the loan facility Demand for medium, long-term loans from small, medium entrepreneurs Continued reforms in financial sector (policy and regulatory framework) NBFIs enabled to operate and receive deposits
Credit Unions developing to become a viable and sustainable rural finance institutions (Grant)	• # of NBFI and CUs operating viably		

Narrative Summary	Impact/Result Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
3. Legal & Institutional Framework Legal and institutional reforms enacted, enabling competitive trade in agricultural products and more efficient application of loan collateral The land registry operating with extended outreach and providing registration for small holders land titles and secondary transaction thus enabling the use of land as collateral (Grant)	• Internationally acceptable seed, sanitary and phyto-sanitary, and food safety laws enacted • MAF capacity building and investment plans for institutional reform completed • Program of ad hoc testing and certification of agricultural products operational NAPR established, functional and self-financing • % of bank loans for which land is used as collateral	PIU Reports and Records Parliamentary Records MAF Records NAPR activity records Bank records	Parliament supportive of reforms Effective implementation of regulations and standards.
4. Project Management Project effectively and efficiently managed	• Disbursement percentage against appraisal targets • M&E/MIS set up and used for decision-making • Project physical progress against appraisal targets • Timely progress and financial reports are submitted • Acceptable audits, procurement & financial reports • Leadership of PIU acknowledged.	Periodic PIU Reports AWP&B Supervision missions IFAD follow-up missions	

Inputs (USD '000)		***Financing USD***		***Timing***	
Civil works	150	IFAD loan	9.20 million	• IFAD loan negotiations April 2005	
Equipment, Materials & Services	1 077	IFAD Grant	0.80 million	• IFAD Executive Board presentation Apr 2005	
Credit	21 500	World Bank Credit	10.00 million		
Competitive Grants	2 200	Japanese PHRD Grant	4.50 million		
Technical Assistance	3 000	PFIs	2.95 million		
Studies, w/shops & training	1 576	Beneficiaries	4.76 million		
Community Investments	3 000	Government	2.52 million		
Vehicles	374	Total	34.74 million		
Recurrent costs	1 093				
Contingencies	763				
Total	34 740				

All results/impact measures to be disaggregated by *rayon* and gender

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME